

وزارة الخارجية الأمريكية: من المحتمل أن تكون إسرائيل قد انتهكت القانون الدولي في غزة بأسلحة أمريكية

السبت 11 مايو 2024 04:04 م

أصدرت إدارة بايدن تقريراً يفيد بأن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن إسرائيل استخدمت في عدة مناسبات أسلحة قدمتها الولايات المتحدة "تعارض" مع القانون الإنساني الدولي. ومع ذلك، يقول التقرير إن الولايات المتحدة لم تتمكن من التحقق مما إذا كانت الأسلحة الأمريكية قد استخدمت خلال تلك الحوادث، نظراً لنقص أفراد الحكومة الأمريكية على الأرض في غزة. ويأتي تقرير وزارة الخارجية الأمريكية نتيجة لإصدار الرئيس جو بايدن مذكرة الأمن القومي (NSM-20) في أوائل فبراير حول ما إذا كانت الإدارة تجد ضمانات إسرائيلية ذات مصداقية بأن استخدامها للأسلحة الأمريكية لا ينتهك قانون الولايات المتحدة أو المجتمع الدولي. وإذا خلصت الإدارة إلى أن إسرائيل استخدمت الأسلحة الأمريكية في انتهاك للقانون الدولي، فهذا يعني أن واشنطن ستضطر إلى تعليق المساعدات العسكرية للبلاد. وكان من المفترض أن يتم تسليم التقرير المرتقب إلى الكونجرس في وقت سابق من هذا الأسبوع، لكن الإدارة أخرت نشره حتى مساء الجمعة بالتوقيت المحلي. وعرضت عدة حالات أثارت فيها تصرفات الجيش الإسرائيلي "مخاوف جدية". وشملت هذه الحوادث الغارة الجوية الإسرائيلية على عمال الإغاثة العاملين في الجمعية الخيرية العالمية "المطبخ المركزي العالمي"، و"مذبحة الطحين" التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي في شمال غزة، وهجماته على منظمات الإغاثة الدولية الأخرى والجمعيات الخيرية العاملة في غزة. وعلى الرغم من التقارير واسعة النطاق عن هذه الحوادث، قال التقرير إن إدارة بايدن لم تتمكن من إجراء أي تقييم نهائي بشأن ما إذا كانت الأسلحة الأمريكية قد استخدمت في تلك الهجمات. ويقول التقرير أيضاً إن إسرائيل لم تشارك معلومات كاملة للتحقق مما إذا كانت المواد الدفاعية الأمريكية المشمولة بموجب NSM-20 قد استخدمت على وجه التحديد في أعمال يُزعم أنها انتهاكات للقانون الدولي أو القانون الإنساني الدولي. وقال التقرير: "ومع ذلك، ونظراً لاعتماد إسرائيل الكبير على مواد دفاعية أمريكية الصنع، فمن المعقول تقييم أن قوات الأمن الإسرائيلية استخدمت المواد الدفاعية المشمولة بـ NSM-20 منذ 7 أكتوبر في حالات لا تتفق مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني أو مع أفضل الممارسات المعمول بها للتخفيف من حدة الانتهاكات التي ألحقت أضراراً بالمدنيين". وأكدت إدارة بايدن أيضاً أن "التزام إسرائيل العام بالقانون الدولي الإنساني لا يتم إثباته بالضرورة من خلال الانتهاكات الفردية للقانون الإنساني الدولي"، مشيرة إلى أن إسرائيل ملتزمة بالتحقيق في هذه الانتهاكات الفردية. وأردف التقرير: "ستواصل وزارة الخارجية العمل مع حكومة إسرائيل لإنشاء قناة مخصصة للتحقق من الحوادث المثيرة للقلق وتقديم توصيات للحد من مخاطر إلحاق الضرر بالمدنيين".

إسرائيل لا تعرقل المساعدات الأمريكية لغزة بدأت الحرب في غزة في 7 أكتوبر، عندما خرج المقاتلون الفلسطينيون بقيادة حماس من غزة وشنوا هجوماً على جنوب إسرائيل، مما أسفر عن مقتل حوالي 1200 شخص واحتجاز حوالي 240 شخصاً كرهائن. وردت إسرائيل بإعلان الحرب، وشنّت حملة قصف عشوائي أعقبها غزو بري وقتلت إسرائيل حتى الآن ما يقرب من 35 ألف فلسطيني، غالبيتهم من النساء والأطفال، وفقاً لوزارة الصحة الفلسطينية. وردت إدارة بايدن على الحرب من خلال تسريع شحنات الأسلحة إلى إسرائيل وتوفير درع دبلوماسي لإسرائيل في الأمم المتحدة، مما أدى إلى عرقلة العديد من القرارات التي تدعو إلى وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب. ومع ذلك، بعد احتجاجات واسعة النطاق في جميع أنحاء البلاد ومع تزايد عدم شعبية دعم بايدن للحرب بين قاعدة ناخبيه، بدأ الرئيس بايدن في تقديم بعض الانتقادات المحدودة لجهود الحرب الإسرائيلية. كما أوقفت الإدارة شحنة واحدة من الذخائر إلى إسرائيل، وهي خطوة قالت جماعات حقوق الإنسان إنها لا تفي بالتزامات واشنطن المعلنة بالقانون الدولي وحقوق الإنسان.

ومن العناصر الأخرى في التقرير تقييم ما إذا كانت إسرائيل تعرقل وصول المساعدات إلى غزة واتهمت وكالات الإغاثة والجمعيات الخيرية وجماعات حقوق الإنسان إسرائيل بتقييد كمية المساعدات المسموح لها بدخول غزة. وقالت الأمم المتحدة إن شمال غزة يواجه مجاعة شاملة بسبب نقص المساعدات التي تدخل المنطقة. وتنفى إسرائيل أنها تمنع المساعدات عن القطاع الفلسطيني المحاصر وفي حين قالت الولايات المتحدة في تقريرها إن حجم المساعدات التي تدخل غزة غير كافية، إلا أنها لم تخلص إلى أن إسرائيل تقيّد جهود واشنطن لتوصيل المساعدات.

<https://www.middleeasteye.net/news/israel-likely-breached-international-law-us-weapons-state-department>